بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

تحاول هذه الدراسة استجلاء المصارف التي كانت تتجه لها غلال الأوقاف قديما والمقارنة بينها وبين المصارف الحديثة من خلال قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع وقد أتضح من الدراسة أن الطبقات الأولى من الواقفين كانوا أكثر تجاوبا مع حاجات مجتمعاتهم ومتطلباتها وفق الأوضاع المتباينة في العالم الإسلامي، ثُمَّ اتجهت تلك المصارف إلى الثبات – بدرجة كبيرة – على مجالات محددة لها نفعها الخاص وتعمل على تلبية احتياجات جزئية من حاجات المجتمع وسبب ضعف تلبيتها لاحتياجات المجتمع هو ثبات صيغ مصارف الوقف وانحصارها في حاجات يعتقد الواقف أنها الأفضل بسبب محدودية النظر زمانا ومكانا وظرفا للحاجة الفعلية، وهذه الدراسة تدعو إلى سد هذه الثغرة في المشروع الحضاري لنهضة الأمة من خلال طرح مصارف للوقف جديدة يحتاجها المجتمع بالفعل، على أن يكون تحديد هذه الاحتياجات عبر دراسات مسحية إحصائية من الواقع مستفيدة من خطط التنمية التي تضعها الدول والجهات التخطيطية في كل دولة عبر مركز وقفي متخصص له استقلالية إدارية ومالية وعلمية مما يكسبه ثقة مجتمعية تساعد على تأديته لرسالته وتحقيقه لأهدافه، وترى الدراسة أن قيام هذا المركز سيعمل على تحقيق العديد من الثمار الايجابية على المدى البعيد والقصير وعلى المستوى الفردي والمستوى المجتمعي، ومن ذلك زيادة مساحة المشاريع الوقفية في رقعة العمل الخيري والتطوعي عموما، وتغير الصورة الذهنية السلبية السائدة عن مصارف الأوقاف، إضافة إلى ضمان استمرار المشاريع التي لأجلها أنشئت الأوقاف والتخفف من الحاجة إلى الاستبدال وما يتعلق به من إشكالات شرعية وإدارية معاصرة قد تستغل لتعطيل بعض الأوقاف أو الاستيلاء عليها، بحجة الاستبدال.

تمهيد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

لا نبتعد عن الحقيقة حينما نقول: إن الأمة تعيش نهضة وقفية أخذت مسارها الصحيح من خلال استنهاض الهمم وتكثيف الجهد التنظيري الدافع للترجمة العملية في موضوع البذل التطوعي للمسلم عبر بوابة الوقف ضمانا لاستمرار الخيرية للأمة التي ذكره الله عز وجل في سورة آل عمران وهو قوله: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ)(آل عمران:ايه١١٠) فيذكر ابن سعدي – رحمه الله – عند تفسير هذه الآية فيقول: (يمدح تعالى هذه الأمة ويخبر أنها خير الأمم التي أخرجها الله للناس، وذلك بتكميلهم لأنفسهم بالإيمان المستلزم للقيام بكل ما أمر الله به، وبتكميلهم لغيرهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) [1] وكما ورد عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أنه قال (نحن خير الناس للناس).

ويأتي الحديث عن الوقف بمعناه الواسع ضمن سياق تصاعد موجة ما يسمى بالقطاع الثالث في المجتمع المدني فمع القطاع الخاص والقطاع العام يقف القطاع الخيري شامخا باعتباره القطاع الثالث المرشح لمزاحمة القطاعين السابقين في إدارة دفة المجتمع بمختلف مؤسساتها المدنية والاجتماعية، ولئن كان القرن الماضي يسمى القرن الإداري بما

(١) عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان،، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٣هـ .، ص١٤٣.

حدث فيه من تطور إداري ملموس وطرح للعديد من النظريات الإدارية، وكان القـ ـرن الذي قبله يسمى بالقرن الدستوري، لما احدث فيه من أسس دستورية علـ ـى مـ ـستوى العالم، فان القرن الذي نعيشه الآن يمكن اعتباره قرن المجتمع المدني ومؤسسات العمـ ـل الأهلي غير الربحية – القطاع الثالث–، ومن ضمنها مؤسسات الوقف بمفهومـ ـه العـ ـام الخيري الواسع.

ومن المسلم به أن دافعية العمل الاحتسابية فيما يسمى القطاع الثالث أكثر ممـ ـا يتصور البعض، بل إن ما يمتلكه هذا القطاع من ثقة جماهيرية وشعبية يفتقدها في الغالب القطاعين السابقين لاختلاف مقاصد وغايات ووسائل كل طرف عن الأخر يجعـ ـل مـ ـن السهولة ترسم معالم هذا القطاع الثالث تلك المعالم التي لها خاصية أخرى هـ ـي ممـاسـ ـة الحاجات الإنسانية الفطرية لدى الفرد نفسه ولدى الشعور تجاه الآخـ ـرين والتعـ ـاطف معهم، وهذا ما أكسبه ثقة ليست محلية فحسب، بل على المستوى الدولي، وهذا ما جعل أحد تقارير منظمة الصليب الأحمر الدولي يذكر أن المنظمات غير الربحية – التي هي جزء أساس من القطاع الثالث – توزع أموالا تزيد على الأموال التي يقدمها البنك الدولي للعالم [1].

ولقد تنامى الاهتمام بالقطاع الثالث – القطاع الخيري– بعد أن أصبح رقما مهما في المعادلة الاقتصادية في عدد من الدول المتقدمة صناعيا، (ففـ ـي الولايـ ـات المتحـ ـدة الأمريكية تشير الإحصاءات إلى أن القطاع الثالث في بداية التسعينات يمثل ٦,٨% من الناتج المحلي بمداخيل قدرها ٣١٥,٩ مليار دولار) [2]. لذلك من المتوقع أن يزداد دور القطاع الثالث على نطاق واسع من العالم بغض النظر عن المستوى الاقتصادي للدولة لما

(١) إبراهيم بن علي الملحم، إدارة المنظمات غير الربحية: الأسس النظرية وتطبيقاتها، إدارة النشر العلمي بجامعـ ـة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٥هـ .، ص٥٢.

(٢) محمود بو جلال، دور المؤسسات المالية الإسلامية في النهوض بمؤسسات الوقف في العصر الحديث، مجلـ ـة أوقاف، العدد ٧ السنة الرابعة، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت: شوال١٤٢٥هـ .، ص١١٢.

لهذا القطاع من جاذبية داخل النفس البشرية بما يؤمله الفرد القائم به أو عليه من رجاء الثواب، وشعوره بالغبطة والسرور وهو يرى فعل الخير يمر من خلاله لمحتاجيه، ولا تستثني هذه الحالة حتى الدول الغنية، ولتأكيد الدور الكبير المنتظر من القطاع الثالث نجد من مفكري الغرب من يرى (أن لا حل للإفرازات السلبية للنظام الليبرالي المهيمن على معظم دول العالم إلا بتشجيع القطاع الثالث –القطاع الخيري– ليتحمل جزء كبيرا من ضحايا البطالة والفئات المهملة من المجتمع، لان الدول والحكومات والقطاع الخاص غير قادرين على تقديم الحلول لتلك الإفرازات السلبية للنظام الليبرالي) [1].

ولاشك إن الحضارات البشرية تتمايز بمقدار ما تملكه من رصيد إنساني وأخلاقي تقدمه للبشرية، ولقد بلغت الحضارة الإسلامية الذروة في ذلك ولم تقتصر على الإنسان فحسب، بل تجاوزته إلى من هو أدنى مرتبة في سلم الحياة وهو الحيوان، يحدوها في ذلك قول المصطفى عليه الصلاة والسلام: « إن اللَّه كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته فليرح ذبيحته »[2]، ولقد اتسمت الحضارة الإسلامية بخصائص تتفق وطبيعة روح الإنسان وفطرته باعتباره مخلوقاً متميزاً في هذا الكون، فالطابع الخيري لها يمثل ركناً ركيناً وأساساً متيناً لها، ولا يمكن النظر إلى تاريخ الأمة الإسلامية بمعزل عن هذه السمة التي اتصف بها المجتمع المسلم أفراداً وجماعات، حكاماً ومحكومين.

ولئن كانت مجالات الخير محدودة في العديد من الحضارات السابقة فان الإسلام قد فتح منابع عديدة لنفع الآخرين، فمنها ما هو واجب على الفرد المسلم متى توافرت شروطها وموجباتها مثل الزكاة والكفارات والنذور... وهذه لا حديث عنها باعتبارها

---

(١) انظر: Jeremy Rifkin, The Post-trade Society Or The End Of Work, Best Seller,(U.S.A, 1996)

(٢) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، دار السلام، الرياض، ١٤٢١هـ ، ص٨٧٣.

واجباً لازماً على المسلم لا منّة له فيها، وهناك من المنابع ما هو ذو طابع تطوعي بحت لا ملزم للفرد المسلم ولا مكره له فيه، مثل الصدقات التطوعية العامة والوق ـف بمختل ـف صوره وأشكاله، فالمسلم حين يتنازل عن حر ماله طواعية فهو يتمثل الرحمة المه ـداة في الإسلام للبشر أجمع ويتحرر به من ضيق الفردية والأنانية، متجاوزاً الأنا إلى الكل شاملاً المجتمع بمختلف أفراده وطوائفه وشرائحه بخيرية الفرد وبانياً الجسد الواحد بكرم العضو، إذ أن فكرة الوقف تحمل في مفهومها الواسع معنى الحرية، حيث إن ممارسة الوقف هو في الوقت نفسه عمل من أعمال تحرير الإرادة الفردية من أثقال المادة، ومن أس ـر ش ـهوة التملك وجمع المال والاحتفاظ به، فهو يؤسس قيمة الحرية في ذه ـن الواق ـف ابت ـداءً، ويكرسها في نفسه مآلا، واتساع مثل هذه الممارسة يخلق مساحة من الإرادة الاجتماعية الحرة التي تأتي رغبة دون إكراه ودون إلزام من سلطة سياسية أو قوة حاكم ـة، فه ـو يعكس فلسفة التطوع والاستقلالية، فالوقف يساعد الإنسان على إخراج نف ـسه م ـن حيزها الضيق إلى حيزها الاجتماعي الأوسع، وهذا التفاعل المجتمعي بين أفراد المجتم ـع الواحد نجده تحقيقاً لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي حدد فيـه دور الف ـرد المسلم الأحادي تجاه مجتمع المسلمين الكلي ففي الحديث أن رسول اللَّه صلى الله عليـه وسلم قال: ﴿ ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الج ـسد إذا اش ـتكى عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى ﴾[1].

ولقد اتضحت معالم الصحوة الوقفية بشكل جلي إبان القرون الأولى وما بعدها، فكان ذلك الإقبال على الانخراط في منظومة هذا الدين ومجتمعه المبني من خ ـلال نظ ـم شرعية وسياسية واقتصادية واجتماعية وحضارية عده ولعل نظام الوقف استوعب ه ـذه النظم بشكل متداخل وتأثيري متبادل وملفت لكل راصد لمسيرة الحضارات الإنسانية.

(١) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الن ـاس والب ـهائم، دار الـ ـسلام، الرياض، ١٤٢١هـ ـ، ص١٠٥١.

ويعد الوقف بمفهومه الواسع في الحضارة الإسلامية أصدق تعبيراً وأوضح صورة للصدقة التطوعية الدائمة في شرع الله، بل إن له من الخصائص والمواصفات م ـا جعل ـه يتمايز عن غيره بمسافات اجتماعية واسعة جدا، و من ذلك عدم محدوديته مكانا وزمان وكما وكيفا، إضافة إلى اتساع آفاق مجالاته العملية الملبية لاحتياجات الن ـاس الفردي ـة والجماعية، فضلا عما يمتلكه من قدرة ذاتية على تطوير أساليب التعام ـل مع ـه وه ـذه القدرة جزء لا يتجزأ من كينونة نظام الوقف ذاته، فالوقف يحمل في داخله بذور بقائ ـه وإمكانيات تطوره في المستقبل، ليس فقط في المجتمع الإسلامي، بل في بناء نظرية عالمي ـة إنسانية تحمل الروح الإنسانية، وكل هذا سيكفل للمجتمع المسلم ومن يع ـش مع ـه في دولته التراحم والتواد بين أف ـراده بمختل ـف م ـستوياتها الـ ـسياسي ـة والاقت ـصادية والاجتماعية.

إن نظام الوقف مصدر مهم لحيوية المجتمع وفاعليته وتجسيد حي لق ـيم التكاف ـل الاجتماعي وترسيخ لمفهوم الصدقة الجارية برفدها الحياة الاجتماعية بمن ـافع م ـستمرة ومتجددة تتنقل من جيل إلى آخر حاملة مضموناتها العميقة في إطار عملي يجسده وع ـي الفرد بمسئوليته الاجتماعية ويزيد إحساسه بقضايا إخوانه المسلمين ويجعل ـه في حرك ـة تفاعلية مستمرة مع همومهم الجزئية والكلية، ومن خلال هذه النظرة للأوق ـاف يت ـبين دورها في بنية المجتمع والأثر الفعال الذي قامت بتأديته بشكل مباشر وغير مباشر عل ـى مدى السنوات والعقود المتوالية، فكثير من الباحثين في مجال الاقتصاد الوقفي مع ع ـدد من المؤرخين للحضارة الإسلامية يتفقون على أن الوقف قد استحوذ على قسمٍ غير قليل من الموارد الاقتصادية للمجتمع المسلم، فبعضهم يقدر هذا القسم بنسبة تت ـراوح ب ـين (٣٠% إلى ٥٠%) من الأراضي الزراعية والعقارات المبنية العامرة في أواخر الدول ـة العثمانية، ويمكن استنتاج هذه النسب التقريبية من الوثائق الوقفية والصكوك العدلي ـة. ويقدر (منذر قحف) أنه في مصر بلغت مساحة الأراضي الزراعية الموقوفة حوالي ثل ـث الأراضي المزروعة في مصر في مطلع القرن التاسع عشر. كما يرى المثال يتكرر في بل ـد

إسلامي آخر، فيقرر أنه في تركيا لم تكن الأراضي الزراعية الموقوفة تقل عن ثلث مجموع الأراضي الزراعية عند تحول تركيا إلى الجمهورية في أواخر الربع الأول من القرن العشرين، وبلغت الأوقاف مثل ذلك القدر الكبير من مجموع الثروة القومية في سورية وفلسطين والعراق والجزائر والمغرب وفي منطقة الحجاز من السعودية [١].

لذ لا عجب أن ينظر كثير من الباحثين إلى نظام الوقف باعتباره أحد الأسس المهمة للنهضة الإسلامية الشاملة بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية، وأن نظام الوقف كان وراء بروز الحضارة الإسلامية وليست الدول الإسلامية المتعاقبة والخزائن السلطانية ، واليوم تزداد الحاجة بشكل كبير إلى تفعيل دور الوقف ليأخذ دوره العملي في شتى المجالات بعد أن أفل نجم دولة الرفاهية في شتى مناطق العالم العربي والإسلامي، وانسحبت عد من الدول من ميدان الخدمة الاجتماعية، بالإضافة إلى كثرة الحديث عن ضرورة إيجاد دور فاعل لمؤسسات العمل الأهلي – القطاع الثالث– والتركيز عليه في كثير من تقارير المنظمات الدولية، والمنتديات الثقافية والدراسات العلمية، ومن ذلك دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عن مكافحة الفقر حيث تبنت عدد من المقترحات والأفكار التطويرية لإعادة إحياء دور الوقف والزكاة لتؤدي دورها في مصلحة الفقراء والتنمية الاجتماعية بشكل عام [٢].

لذا فإنه ليس بمستغرب أن نجد الأنظار في العالم العربي والإسلامي قد اتجهت مرة أخرى إلى الوقف بعد تغييب دوره العظيم لعقود طويلة باعتباره البذرة الصحيحة والرئيسة لبداية النهضة الشاملة لجميع مجالات الحياة في المجتمع. ولا شك أن البداية الصحيحة لعودة الوقف إلى مكانه الفاعل في دولاب العجلة التنموية الشاملة في العالم

---

(١) منذر قحف، الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر المعاصر، لبنان، ١٤٢١هـ ،، ص٧٢.

(٢) انظر: United Nations Development Programme (UNDP), Preventing and Eradicating Poverty,(New York, 1997)

الإسلامي هو جعله محط أنظار مفكري المجتمع ومثار اهتمام علمي وعملي لهم ومن ثمّ إثارة الشعور واستنهاض الهمم نحو تجلية حقيقته والدور الذي قام به سابقاً.

وسيحاول هذا البحث طرح تساؤل أحسب أنه يحتاج إلى عناية وهو (كيف يمكن توجيه مصارف الأوقاف نحو تلبية احتياجات المجتمع ؟) وذلك بعد مقدمات أساسية في الوقف وخصائصه، ثُمَّ إشارة لنماذج من مصارف الأوقاف قديما وبعض النماذج الحديثة واقتراح آلية استرشادية للواقفين تساعد على توضيح الحاجات الملحة في كل مجتمع لتوجيه مصارف الأوقاف نحوها، وأخيرا أسرد الآثار الايجابية التي سوف تتحقق من تدخل جهة ما لإرشاد الواقفين نحو الأشياء الأكثر احتياجا في المجتمع.

والله أسال التوفيق والسداد في القول والعمل، وهو ولي ذلك والقادر عليه.